



## المجلة الجزائرية للعلوم – سلسلة ب

آداب وعلوم إنسانية

ISSN : 2661-7064

<http://univ-eltarf.dz/fr/>



### واقع الحوكمة في الجامعة الجزائرية وإشكالية العلاقة بين النظري والتطبيقي

#### The reality of governance at the Algerian University and the problematic relationship between theoretical and applied

د. حورية بن حمزة / ط.د فاطمة غاي

جامعة الطارف / قسنطينة 2

#### الملخص:

تعد الجامعة الحقل الرئيسي لإنتاج الرأسمال المعرفي لأي مجتمع، وهي البنية الأساسية والمهمة في أي نسق مجتمعي كان لما لها من دور ريادي والمنوط بها كفاعل ينتج شروط التحول والتغير المعرفي والسلوكي والقيمي لكل فرد في المجتمع، غير أنه يمكن للجامعة أن تؤثر إيجابيا في هذا النسق، كما أن لهذا الأخير الدور المؤثر الإيجابي والسلبي أيضا، وخاصة في ظل الأزمة المجتمعية والتنموية التي تعيشها اليوم بلادنا، مما يعكس الواقع الصعب الذي تعرفه هذه المؤسسة الجامعية.

من هنا تأتي ورقتنا البحثية هذه لتحديد أهمية ودور المعرفة العلمية للجامعة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكشف إشكالية العلاقة بين الأطر المعرفية النظرية للجامعة والواقع التطبيقي، سنحاول استعراض أهمية الحوكمة في التعليم العالي في الجزائر، ومناقشة مجال تطبيقها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، مع إبراز أهم الصعوبات التي تواجهها الجامعة الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:** الجامعة الجزائرية، البحث العلمي، الحوكمة، المعرفة، المحيط الجامعي.

**Summary:** The university is the main field in the production of the knowledge capital of the societies, which is the infrastructure and the important in any community context, the role assigned to it as an actor produces the conditions of transformation and change cognitive - behavioral and moral, material and community in general, but like the University can positively affect this format, The latter also has a positive or negative role, and in the social and developmental crisis today in our country, which reflects an important part of the reality of this institution as an institution in turn knows this crisis.

This work comes to examine the problematic relationship between the university and knowledge, where we will try in a form of sociological analysis to provide a historical overview of university education and the Algerian university, highlighting the problematic relationship between the university and knowledge in terms of theory and practice.

**keywords:** Algerian University, scientific research, governance, knowledge, university environment.

## مقدمة:

إذا قمنا بعرض سريع للخطوط الرئيسية لمهام للجامعة كما تبينها المواثيق و المراسيم و القرارات الرسمية، يظهر لنا جليا أن الجامعة الجزائرية اجتهدت في الربط و المزج بين الاتجاه المعرفي و الاتجاه الوظيفي في التوجيهات و المهام المنوطة بها. فهي من جهة مطالبة بالبحث العلمي و التقني و المعرفي المنحصر في القضايا العلمية والنظرية و البحث في القوانين والنظريات و العمل بها، و يتجسد هذا من خلال مجمل البحوث و الدراسات التي يجريها الأساتذة و طلبة الدراسات العليا في مختلف الميادين بغية المساهمة في تعزيز التراث العلمي و الثقافي و العمل على تنميته و الحفاظ عليه، و من جهة أخرى فهي مطالبة بتلبية احتياجاتها الذاتية باستعمال عقلاني لأجهزتها و مواردها المادية و البشرية، أي أن الجامعة تقوم بوظيفة أساسية، و هي خدمة المجتمع و ذلك بتوظيف قدراتها و مؤهلاتها في المجال الاجتماعي و الاقتصادي، والتي تقع عليها مسؤولية إعداد الإطارات اللازمة في مختلف مجالات النشاط الوطني.

و إذا كان الطلبة هم أحرار في تحديد اتجاهاتهم حسب ميولاتهم و قابليتهم، فمن الواجب الأخذ بعين الاعتبار احتياجات و متطلبات البلاد التي يفرضها النمو الاجتماعي و الاقتصادي خصوصا في ظل نظام العولمة والانفتاح على اقتصاد السوق، هذا الاتجاه الأزدواجي المعرفي و الوظيفي جعل الجامعة تشهد تطورا كبيرا من حيث توفير الهياكل القاعدية المتمثلة في خلق الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس المتخصصة والمتعددة، والذي رافقه تدفق عدد معتبر من الطلبة في شتى الفروع و التخصصات العلمية والتقنية و الأدبية و الاجتماعية والإنسانية. و كل ذلك من أجل الاستجابة إلى الأهداف المسطرة من قبل المخططين و أصحاب القرار والمتمثلة في توفير سوق العمل أي العمل على خلق علاقة ترابطية توافقية بين الجامعة و المحيط الاجتماعي والاقتصادي، و بهذا تكون المهمة الرئيسية للجامعة هي جعل الجامعة في خدمة المحيط الاجتماعي وتحقيق التكامل بين ما هو نظري ومعرفي وما هو تطبيقي، لما يحتاجه من إطارات وكفاءات بشرية مهيئة مؤهلة.

إن مهام الجامعة الجزائرية في الظروف الراهنة هي العمل على ربطها بالمتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الحضارية و العمل على إدخالها في عمق و جذور المجتمع، لتصبح أداة رئيسية لتحقيق التغير الاجتماعي المطلوب، بالإضافة إلى مسؤولياتها في إعداد الإطارات المؤهلة و اللازمة لمتطلبات السوق في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، وتقوم الجامعة بتزويد هذه الإطارات بثقافة عامة من شأنها أن تجعلهم قادرين على استيعاب و فهم قضايا عصرهم و مجتمعهم و محيطهم من خلال ربط المناهج الدراسية بقضايا المجتمع. و في هذا الإطار يرى كل من Bourdieu و Passeron أن الجامعة تقوم بوظيفتين أساسيتين فهناك الوظيفة الداخلية و هناك الوظيفة الخارجية، فالأولى تعمل على تكريس الجانب الثقافي و إعطائه شرعية البقاء و نقله من جيل إلى جيل أما الوظيفة الثانية فتكمن في اندماج الجامعة و التأقلم مع المعطيات الواقعية.

والسؤال الذي يطرح في هذا الموقع هو ما مدى استجابة الجامعة الجزائرية لمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية؟ و ما مدى اندماجها مع المحيط الاجتماعي لمواكبة التحديات الجديدة التي أفرزتها التطورات العالمية الراهنة؟ و بعبارة أخرى كيف يمكن لقطاع التعليم العالي والجامعة الجزائرية حوكمة آلياتها النظرية وتجسيدها وتطبيقها على أرض الواقع؟

### أولا ( نبذة تاريخية عن التعليم الجامعي ونشأة الجامعة الجزائرية:

لقد شكل " التعليم أحد المتغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدها العالم، ويرجع ذلك للدور الرئيسي الذي لعبه هذا الجانب في تنمية القدرات العقلية التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها، والفرضية الرئيسية السائدة في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع، هي أنّ التعليم عامل حاسم في عملية التنمية (أو أنه من مستلزماته) ، لأنه يشجع النمو ويساعد في التنسيق الاجتماعي للأعضاء الجدد في المجتمع وفي نظام القيم الثقافية والسياسية السائدة، وانطلاقا من الدور الرائد للتعليم في تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ركزت التجربة الجزائرية على هذا المتغير المحدد في عملياتها التنموية قياسا بالجوانب الأخرى. "(1)

ولقد مر التعليم في الجزائر وخصوصا التعليم الجامعي بمراحل عديدة اقتضتها الصيرورة التاريخية وخصوصية كل مرحلة وقد شهد عدة تطورات، نستعرض أهم حداثاتها والإجراءات التي عرفها في كل مرحلة على أساس التسلسل التاريخي، وهذه المراحل هي: التعليم العالي في العهد الاستعماري، ثم بعد الاستقلال {1970-1962} ثم فترة الإصلاحات {1980-1971} وأخيرا التعليم العالي من سنة 1981 إلى يومنا هذا .

#### أ - التعليم العالي في العهد الاستعماري:

تجلت وضعية التعليم منذ العهد العثماني إلى العهد الكولونيالي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في المساجد والزوايا، فهي المكان الوحيد لتعليم اللغة والدين، ونشر الثقافة الإسلامية، لذا عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على هذه المؤسسات الثقافية والدينية من خلال تحويل بعضها إلى معاهد ومراكز لمحاولة نشر الثقافة الفرنسية، والبعض الآخر إلى مراكز نشاط الهيئات التبشيرية المسيحية، فيما عمل على هدم الكثير منها بحجة إعادة تخطيط المدن الجزائرية. أما عن الجامعة كمؤسسة تعليمية وعن نشأتها فيعود ذلك الى نظام التعليم العالي إلى عهد الاستعمار الفرنسي، حيث مرت مراحل إنشاء الجامعة الجزائرية عبر مراحل طويلة، فأول جامعة أنشئت بالجزائر في سنة 1859 وهي مدرسة عالية في الطب والصيدلة، ثم في سنة 1879 مدارس الحقوق والعلوم والآداب والتي سيعطي تجميعها معا سنة 1909 لميلاد جامعة الجزائر ، التي ستسير على منوال مثيلاتها بفرنسا.(2)

ولكن التعليم في الجزائر في تلك المدارس أو هذه الجامعة، لم يكن بنفس مستوى ذلك الموجود في فرنسا، فقد كان يهدف إلى تعليم وتثقيف أبناء الفرنسيين المتواجدين في الجزائر، وكذا تكوين نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية، من أجل خدمة المتطلبات الاستعمارية، بتدعيم البقاء الاستيطاني. وعلى هذا ظلت الجامعة الجزائرية – والتي كانت فرنسية المنشأ والنمط – حتى سنة 1962 تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية ، وخاضعة كما هو معلوم لقوانين التعليم العالي الفرنسي، وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون الدراسة بها، حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى {1914-1919}، فتخرج منها محام واحد فقط سنة 1920 ، كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية ، على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال، ذلك لأن المستعمر كان يرى أن في نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيًا أو غيره، يمثل أكبر خطر على وجوده، وإخلاصا لهذه السياسة العنصرية ضد تعليم الجزائريين(3). و" كانت الجامعة الجزائرية شبه مغلقة في وجه الشباب الجزائري. "(4) فعدد جد ضئيل من الجزائريين لهم الحظ في الارتقاء

للتعليم العالي، وفي هذا الصدد يحصي موريس فيوليت Maurice Violette في كتابه، مجموع 77 طالبا مسلما عام 1929، و 258 طالبا في 1947-1948 و 507 طالبا في 1953-1954 من الجزائريين، وبحلول الفترة 1961-1962 لم يكن هناك سوى 600 طالبا جزائري في الجزائر من بين الـ 5000 طالب الذين كانت تعدهم المؤسسة الجامعية، وهكذا فقد كانوا يشكلون جامعة الأقلية وبشكل عام، كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلى تعليم كل الأوربيين ما يمكن تجهيله من الجزائريين وبصفة عامة، كانت تلك وضعية التعليم الذي أنشأته حكومة وتجهيل الاحتلال الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال عام 1830 وإلى غاية الاستقلال عام 1962 أكبر ما يعادل طالبا واحدا لكل من مجموع 15342 من السكان.

#### ب - التعليم العالي بعد الاستقلال {1962-1970}

واجهت الجزائر غداة حصولها على استقلالها، تركة استعمارية ثقيلة بكل المقاييس، وكان بناء دولة عصرية وحديثة يتطلب النهوض بكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد السواء، وكان في مقدمة الأولويات المستعجلة القضاء على سياسة التجهيل التي مارستها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع القرن، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتأسيس نظام تعليمي، يتيح فرصة التعليم لكل الجزائريين بدون استثناء، فمنذ إعلان استقلال الجزائر عام 1962، تغيرت رسالة الجامعة الجزائرية تغيرا جذريا من حيث الأهداف والوسائل، وقد ألقى على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:

- ✓ إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية اقتصادية وموارد بشرية محدودة.
- ✓ إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد بما فيها القطاع الاقتصادي وفي أسرع الأجل، ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف.
- ✓ إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع مراعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة، وذلك في أسرع وقت ممكن.
- ✓ وجوب تفادي تسرب الطلبة .
- ✓ تكوين إطارات ذات مستوى عالي بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف .
- ✓ توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع الراغبين فيه .
- ✓ إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني، وربطه بالحقائق الوطنية، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

فلقد شهدت تلك الفترة تطبيق أولى مخططات التنمية الوطنية، وهو ما عرف بالمخطط الثلاثي 1967-1970، وصاحب ذلك المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة، والذي قدر بـ 10 756 طالب، وأثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة مع النمو الديمغرافي السريع، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة، مثلما حدث مع وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران<sup>(5)</sup>، كما صاحب جهود الدولة الحديثة للنهوض بقطاع التعليم العالي زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات والشعب.

### ج -التعليم العالي في الفترة {1971-1980}

تميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الاستعماري القديم، حيث ظهرت لأول مرة سنة 1970 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإصلاح التعليم العالي، كما شهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، كما تم إدخال تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية على النحو التالي:

- مرحلة الليسانس.

-مرحلة الماجستير.

-مرحلة دكتوراه العلوم.(6)

وقد شرع ابتداء من سنة 1971 في عملية إصلاح شاملة للتعليم العالي، في برامج وأهدافه وطرق وأساليب تكوين الإطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمي، كما شهدت تلك المرحلة تطبيق المخططات التنموية التالية:

✓ **المخطط الرباعي الأول {1970-1973}**: في هذه الفترة ارتفع عدد الطلبة بشكل لم يسبق معرفته من قبل، حيث تضاعف مجموع الطلبة من 10756 طالب سنة 1968 إلى 19311 طالب سنة 1970، إذ أصبح التعليم العالي الجامعي ابتداء من ذلك الوقت يحتل مكانة إستراتيجية هامة في سياسة البلاد والأهداف التنموية، وفي سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي، كما تم تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية.

✓ **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)**: تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا وأكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات، ومن أهم أعمال هذه المرحلة:

- تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد .
- تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله بما فيه الجامعي .
- تدعيم عملية إصلاح التعليم الجامعي، التي شرع فيها سنة 1971.
- تكييف التعليم مع احتياجات التنمية.(7)

بمعنى ملخص أن التخصصات والفروع المدرسة ينبغي أن تتماشى مع متطلبات التنمية التي تمر بها البلاد خلال تلك المرحلة الحاسمة .

### د -التعليم العالي من سنة 1981 إلى يومنا هذا:

عرفت الفترة قبل سنة 1984 سياسة التعريب في بعض الفروع العلمية والإنسانية، كما تميزت بظهور تخصصات في مستوى الفرع الواحد، ففي علم الاجتماع مثلا؛ ظهرت به تخصصات جديدة كسيكولوجيا الأسرة، الديمغرافيا، علم الاجتماع الصناعي...الخ.

وتعتبر سنة 1983 نقطة التحول الحقيقية في سياسة التعليم العالي، وذلك بظهور مشروع الخريطة الجامعية الذي قدمته كل من وزارتي التعليم العالي والتخطيط، وكان يهدف هذا المشروع إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 حسب حاجة الاقتصاد الوطني والتنمية، حيث تتطلب هذه الخريطة معرفة التنبؤات على المستوى الجهوي والوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار المميزات السوسيو-اقتصادية لمختلف المناطق الجغرافية، وكذا الإطار السوسيو-اقتصادي لمؤسسات التعليم في مختلف المناطق.(8)

وقد تمحورت أهداف مشروع الخريطة الجامعية حول:

- تطابق التكوين مع التشغيل .
- تحسين مردود قطاع التعليم .
- تنظيم عدد الطلبة .
- تطوير البحث العلمي .

أما خلال فترة التسعينات، فكانت تستوجب إعادة النظر الجدية في سياسة التكوين التي تنتهجها الجامعة الجزائرية، خاصة في ظل الاقتصاد الحر الذي تدخله الجزائر تدريجيا، وما يحمله من مستجدات فتم الرجوع الى تطبيق نظام الكليات، فالجامعة أصبحت تتكون من مجموعة من الكليات تتولى هي نفسه مهمة الجامعة و التنسيق بين أعمال الكليات والمصالح التقنية والإدارية المشتركة، حيث تتولى الكلية المهام التالية:

- التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج .
- تفعيل البحث العلمي .
- التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف .

وقد واصل عدد الطلبة في الارتفاع، حيث بلغ الفرق بين عدد المسجلين فيما بين الدخول الجامعي 1962 - 1963 و 1970-1971 حوالي 61658 مقعدا، ولقد وصلت الزيادة في عدد المناصب البيداغوجية فيما بين 1990 و 1999 إلى : 175087 منصبا.

مما سبق يبدو جليا أن المجهودات التي بذلت فيما يختص بتطوير التعليم العالي، قد أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية، فارتفع عدد الطلبة من 22917 طالب عام 1990 إلى 39554 طالب عام 1998، وهذا التزايد الكمي لا يعكس النوعية المطلوبة من خريجي الجامعة، حيث أن الإشكال المطروح حاليا على الساحة يتصل بالدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي، فأراء أغلبية الأطراف الفاعلة في العملية البيداغوجية (المسؤولين الإداريين والبيداغوجيين على المؤسسات والأساتذة) تشير إلى تدني المستوى بل إلى رداءته في بعض الأقسام، حيث أصبحت هذه الصورة مصدر تدمر وإحباط لكل الأساتذة والطلبة، ولكنها أيضا مصدرا لرغبة ملحة في العمل على إحداث التحسينات اللازمة للرفع من المستوى<sup>(9)</sup> ولإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها حاليا، لا بد من توفير الإمكانيات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع، وهذا ما ترجمه مشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة لنظام L.M.D (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي شرع في تطبيقه في عام 2004 من طرف بعض المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني والذي جاء لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع .
- إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.
- تحقيق تأثير متبادل فعلي بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بتطوير ميكانيزمات التكيف المستمر.
- تقديم تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الشرعي في الحصول على تكوين عالي .

➤ تكوين فرقة بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.

وفي كلمة واحدة فإن إنشاء جامعة جديدة تنسم بالحيوية والعصرية في الاستماع لمحيطها ومتفتحة على العالم<sup>(10)</sup> التي كانت من أهم أهداف التعليم العالي في الجزائر لتحقيق التنمية ومواكبة تحولات العصر. وفي هذا المقام، تجدر الإشارة إلى أن أهداف وإجراءات الإصلاح التي ذكرناها والتي لم نذكرها تبقى مجرد أهداف نظرية تتضح نتائجها من إيجابيات وسلبيات في الواقع وفي مسار التنمية الراهنة، كما يمكن تحقيقه بإستقبال أكثر من مليون طالب ابتداء من سنة 2008، وضمان تكوين نوعي في الوقت نفسه مع توفير كامل الهياكل البيداغوجية، وتجنيد الأساتذة والطلبة واثمين مجال البحث العلمي.

#### ثانيا) حوكمة التعليم الجامعي في الجزائر في ظل التحولات الراهنة:

إن الجامعة الجزائرية شأنها شأن باقي الجامعات العربية هي جامعات حكومية ويعد مجال التعليم في هذه الجامعات مجال معرفي خاص بالتدريس وتكوين إطارات في مختلف التخصصات، هدفها العمل وإنجاز مشاريع تنموية محددة وفقا لمخططات الدولة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه يتم فتح تخصص جديد وفقا لحاجات تنموية، وإن هناك " ما يربو على 184 جامعة عربية و 140 كلية جامعية حكومية وخاصة ومعظم هذه الجامعات حديثة النشأة، فأكثر من 80 % منها نشأ بعد عام 1970. وتضع معظم هذه الجامعات والمعاهد لضغوط كبيرة ولزيادة أعداد القبول فيها في الدراسات الأولية الجامعية وتنويع التخصصات لتلبية حاجات التنمية "<sup>(11)</sup>

وتعد حوكمة التعليم الجامعي من العمليات الأساسية التي تركز عليها البرامج في الجامعة، ومعنى الحوكمة فهو مصطلح مأخوذ من حوكمة الشركات وهي منظومة من القوانين والعوامل التي تتحكم في عمل الشركة وفي علاقاتها بأصحاب المصالح وبالمجتمع، من تعليمات وأحكام وقوانين... وذلك لفرض الانضباط والرقابة ولتحديد المهام والصلاحيات، بهدف تحسين الأداء بما يخدم مصالح الشركة ومساهمتها (أي أصحاب الاسهم فيها)، هذا عن حوكمة الشركة الاقتصادية التي هدفها مادي نفعي وربحي، أما عن معنى حوكمة الجامعة فهي عنصر هام في إصلاح التعليم العالي (كمفهوم جديد) يتضمن كيفية قيام الجامعات وأنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافها ووظائفها ( وظيفة الاتصال، والتسيير واتخاذ القرار، والتدريس والمتابعة الخ...) وهذا بوضع لوائح لتحديد المسؤوليات والصلاحيات ومراقبة التطبيق والتنفيذ للبرامج ولهيات التدريس.

كذلك فإن التيار الحديث المتبع في حوكمة مجال التعليم العالي يركز على ميدان البحث العلمي وربط الجامعة بالمجتمع وتحقيق حاجاته وحل مشكلاته، وهذا ما ينقص جامعاتنا فهناك نقص في التمويل وهناك محدودية في البحث العلمي، وعدم مطابقة مناهج التدريس ومتطلبات سوق العمل وغيرها من الأمور التي جعلت من وضعية الجامعة الجزائرية على غرار باقي الجامعات في الدول العربية أقل مستوى عن الدول الغربية ومن المجتمعات المتقدمة، ومن الضروري النظر في هذا النقص، ومنه ينبغي للتعليم العالي في الوطن العربي أن يسير وفق المستجدات التي خصت مجالات التعليم العالي منها التعليم عن بعد والاستفادة من شبكات المعلوماتية ونظم الجامعة الافتراضية وغيرها من المجالات التي تضبط جودة أداء العمل والتعليم العالي وهذا ما بينته الثغرة وصعوبات التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا التي تمر بها شعوب المعمورة،

وليتحول ميدان التعليم العالي من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، وتدي الصعوبات ومن التعليم المعتمد على الآخر إلى التعليم المعتمد على الذات.

يرى بعض الباحثين أن مشكلة تدني مستوى التعليم العالي في الوطن العربي يكون في مسائل إدارية وليست في موارده مادية فقط ، حيث " تفتقر إلى إدارة هذه الموارد، وإلى إدارة التعليم ومسؤولية عن إدارة وتوجيه أهم هذه الموارد، خاصة الموارد البشرية وتنميتها "(12)

#### 1) المهام الرئيسية للجامعة الجزائرية هي:

- 1- العمل على إنتاج ونشر الثقافة الوطنية.
- 2- المساهمة للمجهود الوطني في البحث العلمي و التكنولوجي و المشاركة في تمكين الرصيد العلمي الوطني.
- 3- تجسيد نتائج البحث و نشر المعلومة العلمية و التقنية.
- 4- العمل على إحداث شراكة بين الجامعة و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي.
- 5- تكوين الإطارات الضرورية و اللازمة للاستجابة لشروط التنمية الاقتصادي، و الاجتماعية و الثقافية للبلاد.
- 6- التفتح على العالم الخارجي من اجل تبادل المعلومات وإثرائها.

وهنا تأتي مسألة الإدارة العلمية، التي تندرج في العديد من المفاهيم الحديثة والمتطورة للإدارة التربوية والتي تنقلها من مجرد عملية تسيير للهياكل والموارد البشرية إلى وظيفة أسمى، ألا وهي الابتكار والإبداع والجودة، ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تتحقق إلا بتطوير الخبرات في مجال الإدارة والعلاقات الإنسانية، وتفعيل إدارة نظام التعليم وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها ومواجهة التحديات، خاصة في عصرنا هذا عصر العولمة بما يحمله هذا المصطلح من بعد إيديولوجي واقتصادي. إن التعليم العالي هو تصنيف لمستوى التعليم، أو هو إحدى مراحل الهامة في حياة الفرد، يكون هذا المستوى مبني على ترتيب هرمي من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية ومنه إلى الجامعة، ومن هذا المستوى الأخير يكون المنطلق لبداية مرحلة التعليم العالي، وتكمن أهمية هذا التعليم في إعداد الطالب للمهن المختلفة وللحياة الإنتاجية والعملية.

لقد تطورت التخصصات العلمية والعملية في مراحل التعليم العالي مع تطور العلوم المختلفة واستحداث تخصصات جديدة منها تخصصات إدارة الأعمال والصحافة والإعلام وعلم المكتبات، وبذلك فإن التطور الذي يواكب التعليم العالي يجعل الوظائف والتخصصات في تقدم مستمر على مستوى عال من المعرفة وهذا ما يميز الجامعة عن التعليم العام. إن تحديد مجال " التعليم العالي " أو " الجامعي " يتطلب تفسير حدود هذا الإقليم وبيئته وهياكله ونظمه وإدارته، وبالتالي توضيح نوع التخصص ونوع الصفة لهذه المؤسسة.

وإن " الجامعة هي مركز إشعاع ثقافي للمجتمع برمته، وعليها أن تعد برنامجا ثقافيا للمجتمع تعالج فيه أهم قضايا الاجتماعية .... وينبغي أن تفتح الجامعة على المجتمع وفي سبيل تحقيق ذلك يجب التوسع في إنشاء مراكز التعليم المفتوح في الجامعات المختلفة "(13)

وبالنسبة للفوائد فإنه من الضروري الآن وقبل أي وقت آخر العمل على تحسين مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به خاصة وأن المستوى العام الذي يوصف به في اغلب دول العالم النامي فهو بالمتدني، خاصة لخريجي الجامعات، والحديث عن أسباب هذه الوضعية تعود إلى مسائل التسيير والتجهيز والإدارة، " إن هناك تباينا كبيرا بين الجامعات في

الدول النامية من حيث الحجم والإدارة والمصادر البشرية والمادية فإنها تحمل خصائص مميزة عن مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة ... تبدو وكأنها مؤسسات غريبة مستوردة وما زالت الدول المتقدمة تسيطر بدرجة كبيرة على عقول أجيال هذه الجامعات وعلى المعرفة العلمية والأكاديمية المتاحة له ... وهذه المشكلة تتعلق بمدى توفر المواد التعليمية وضعف الإدارة الجامعية" (14)

كما أن الإدارة الجيدة هي هدف للوصول إلى حوكمة الجامعة ولفعالية أدائها، حيث تعتبر من الأمور الهامة التي أثارت العديد من الأفكار والنظريات وأسالت الكثير من الحبر حول أساليبها وأنماطها، وللوصول إلى الغايات المرجوة في تحسين كفاءة النوعية لخريجي الجامعة، فإن الاهتمام الذي توليه أغلب الدراسات الحديثة يتمثل في تحديد المقومات والملاحح المستقبلية للتعليم خاصة التعليم العالي وتتمثل هذه المقومات في الآتي (15):

#### أ- طرائق التدريس:

يجب أن تكون الوسائل والطرائق المستخدمة في التدريس مناسبة لتحديات المستقبل وتكون مركزة على مفهوم التعليم بدلا من نقل المعرفة والفهم بدلا من التلقين، والاهتمام بروح الإبداع لتنمية القدرة على الاستنتاج والطرائق مرنة ومتنوعة ومواد مبتكرة وتكنولوجيا عالية وأن يرتبط النظري بالتطبيقي والتعليم الذاتي والاعتماد على النفس.

ويرتكز هنا موضوع طرائق التدريس على التجارب العملية والبحوث الميدانية وحقوق الاختبارات التطبيقية.

ج- تكنولوجيا التعليم: وهي إدخال التقنيات المتطورة في التعليم مثل أنظمة الإرشاد الذكية، الانترنت، الأقمار الصناعية (في بريطانيا شبكتي janet-janet super)

د- التقويم: هو تقويم البرامج تقويم بنائي يكون متنوعا (شفويا، تحريرية ...).

هـ- هيئة التدريس: لبناء تعليم عال يستطيع توجيه اهتمام خاص بالهيئة التدريسية بإعطائها الحرية والحياة الكريمة، المراجع والمصادر العلمية ...

و- إدارة التعليم العالي: بالنهوض بكل وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وإشراف ورقابة وتقييم ومتابعة تأديتها بإتقان وإحكام. فلقد كانت الإدارة الحديثة الاقتراح العلمي والفلسفة الحديثة في تطوير إدارة التعليم العالي ولمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ما جاء في دراسة "أيدي Eddy وآخرون" (16):

- أن يتعين على مديري التعليم العالي إرساء مناخ أخلاقي في مؤسساتهم مع إظهار التزامهم بالمستويات الأخلاقية العليا قولاً وفعلاً.
- العمل بروح الفريق والجهود المشتركة والجماعية.
- ممارسة أساليب القيادة الرقابية لتحديد المسؤوليات التعليمية والوصول لمعدلات قياسية في الإنجاز.
- اكتشاف مسارات خلاقة للتعاون مع الكيانات الخارجية مثل القطاع الخاص.
- استيعاب وإدراك التأثيرات العالمية ... وتطوير وتعزيز الحافز الذاتي.
- التركيز على الأهداف ووسائل الاتصال.
- تحرير مؤسسات التعليم من البنى الطبقية والانجاء نحو اللامركزية.

### 3) التراكم المعرفي ودور الجامعة في تنمية الواقع الاجتماعي والاقتصادي:

تمثل المعرفة الاقتصادية الأساليب والطرق التي يعرفها ويفهم استخدامها الإنسان والتي لها تأثير عميق على الاقتصاد وتهدف إلى :

- محاولة فهم وقياس التأثير الذي تخلقه المعرفة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
  - محاولة فهم طرق تراكم المعرفة العلمية والنظرية.
  - محاولة كشف المعرفة وتعلمها ونقلها إلى الآخرين وتطبيقها في الواقع.
- فاقتصاد المعرفة هي جزء من التحليل الاقتصادي الخاص بالطرق العلمية والهندسية التي تتناول دراسة وكشف التطور لأساليب التقدم العلمي والفني أو ما يسمى بالتكنولوجيا الحديثة ، وهي أيضا دراسة الثقافة المعرفية في المؤسسات التربوية وخاصة في الجامعات وطرق التعليم والتعلم .
- يمكن القول ان هناك اعتماد متبادل بين موضوع تراكم المعرفة والتطور والبحث العلمي وما يتم التوصل اليه من نتائج وتطبيقات في اقتصاديات الدول والمجتمعات. ومن هنا فإن التطوير المعرفي يستند إلى البحث العلمي الذي يقود إلى امتلاك التكنولوجيا التي تعتبر المؤثر المباشر والأساسي في تحقيق حالة الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية من اجل الوصول إلى حالة التطور الاقتصادي .
- فقد دلت تجارب مجموعة من دول العالم النامي كتاوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا لاسيما في جنوب شرق آسيا باعتبارها دول تهتم بالمعرفة على حقيقة هذه العلاقة بين المعرفة والواقع الاقتصادي. حيث استفادت هذه الدول من اكتساب المعرفة ثم تطبيقها لتصل إلى مرحلة التنافس مع دول متقدمه كالولايات المتحدة الأمريكية .
- ويؤكد الباحثون على أهمية البحث العلمي لتنمية الإمكانات الطبيعية والبشرية، وخاصة الاستثمار في الجانب البشري والتركيز على دور الشباب في تحقيق التنمية ومستقبل الدولة، فحسب الدراسات البيولوجية والنفسية هناك ارتباط بين حاجات الشباب في حالة اشباعها أو عدم اشباعها خاصة في المجتمعات المعاصرة التي تحتكم أكثر من القيم المادية الملموسة ( نقصد هنا المعرفة والفكر) ، فأهم الحاجات اثاره لمشكلات الشباب في المجتمع هي<sup>(17)</sup>:
- الحاجات الر تأمين المستقبل (الحصول على وظيفة – توفير الدراسة- الارتقاء في المسار المهني- توفير التعليم بمراحله-
  - الحاجة الى تكافؤ وتساوي الفرص – الحاجة إلى الحماية الاجتماعية بمختلف أنواعها كالتأمين على المرض والعجز والبطالة وغيرها...
  - وبالتالي تكون الحاجة الى توفير مستوى مؤهل للتكوين والتعليم لفئة الشباب وهي عملية اساسية لترقية مستوى الكفاءات المعرفية في المجتمع وخاصة في الجامعة.
- وبما أن التفكير والمعرفة ينموان ويتطوران عن طريق التعلم والتعليم، فقد اعتبره العلماء مظهرا من مظاهر الذكاء الذي يمكن تدريبه وتنميته لدى الفرد ، وتنمية الفرد والمورد البشري بمثابة نظام كلي يشمل عدة عمليات أهمها توصيف الوظائف ، الاستقطاب ، الاختيار ، التدريب ، الإشراف وتقييم الأداء، وهدف تنمية المورد البشري هو إيجاد قوة منتجة ، مستقرة وفعالة.<sup>(18)</sup>

إن عناصر العملية التعليمية في رأي العلامة "ابن خلدون" تجعلنا نقف عند مفهوم التعليم فيقول عنه: "التعليم للعلم من جملة الصنائع، ذلك إن الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك المتناول حاصلا وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي"<sup>(19)</sup>.  
فالتعليم عند ابن خلدون هو صناعة والصناعة لا تعني المهنة للتعليم وإنما تتجاوز كل المهن التي تحدثها عملية التعليم.

### ثالثا) أهم المشكلات التي تواجه الجامعة الجزائرية :

لقد مر التعليم العالي في الجزائر بمجموعة من التطورات تخللتها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من أجل الوصول إلى جامعة نموذجية تتماشى وخصوصية المجتمع الجزائري، وقد تمثلت المرحلة الأولى فيما بعد الاستقلال إلى غاية 1970 حيث عاشت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة جو من التملل والتبعية للنظام الاستعماري سواء في كالتربية أو في مضامينها وأصبحت تعيش حالة الاغتراب عن المجتمع الجزائري.<sup>(20)</sup>  
أما المرحلة الثانية وهي السبعينيات التي شهدت أول إصلاح عرف بإصلاح 1971 الذي جاء ليقطع الصلة بكل ما هو موروث من أساليب التكوين والبرامج وتعديلها لما يستجيب لواقع البلاد واحتياجات التنمية من القوى البشرية فقد جاء للربط بين الجامعة وسوق العمل ولتكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات بأقل التكاليف.<sup>(21)</sup>

أما في مرحلة الثمانينات فقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كميًا هائلا في عدد الطلبة 100.000 طالب سنة 87-88 وهي بداية الأزمة وظهور مشكلة التحجيم الذي يشكل اليوم تحديا للجامعة الجزائرية، إضافة إلى ظهور ظاهرة بطالة الخريجين وقد اتسمت العلاقة بين الجامعة والمحيط بالفتور، مما دعا الوزارة إلى اعتماد مشروع الخارطة الجامعية من أجل التخطيط للتعليم العالي لأفاق سنة 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني.<sup>(22)</sup>

كما شهدت مرحلة التسعينيات انفجارا معرفيا هائلا في مقابل اضطرابات سياسية في الجزائر انعكست على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع تغيير في توجهات السوق، مما دفع بالمنظومة الجامعية لإعادة النظر في سياسات التكوين وإدخال تعديلات على البرامج وبذل مجهودات في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين وظهور العديد من الدراسات لتقييم نظام التكوين الجامعي في هذه المراحل.<sup>(23)</sup>

1- مشكلة التحجيم : تشكل مشكلة التحجيم تحديا مخيفا للجامعة الجزائرية منذ الثمانينات، ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي، حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- مبدأ تساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي.
- النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عددا للتحقين بالأطوار الابتدائية الثانوية.
- زيادة حاجات المجتمع لليد العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.
- الطلب المتزايد علي التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوي المهني في إطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
- العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقييم ومركزية التوجيه والتقييم.

- مجانية التعليم العالي. وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية المؤطرين والهيكل
- مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل.<sup>(24)</sup>

كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة التي انجرت عنها مشكلات أخرى أعاققت تطور التعليم العالي وارتبطت:

- زيادة الحاجة للتمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية والهيكل، ميزانية التسيير البحث العلمي.
- نجد أيضا مشكلة الإطارات اللازمة كما وكيفا. وهنا نسجل ضعفا في هذا الجانب اضطر الجامعة لتوظيف أساتذة، عمال إدارة.. بعيدا عن المقاييس الموضوعية والعلمية.
- زيادة بطالة للمتخرجين التي أصبحت ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري نتيجة قلة المناصب المفتوحة.
- نقص الفعالية والحوافز عند الطلبة وكذا الأساتذة.
- إهمال البحث العلمي ونقص التكوين لدى الطلبة.
- عدم التفاعل بين ما هو نظري معرفي والواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل.

ويعد إهمال نوعية التكوين من النتائج المهمة التي نجمت عن الاهتمام بالتوسع الكمي على حساب

الكيفي خاصة في ظل تسارع المعارف والعلوم والمنافسة الاقتصادية في ظل نظام العولمة. ومما هو متعارف عليه في ميدان التربية أن العلاقة عكسية بين عدد الطلبة والمردود التربوي فهو ينخفض - بارتفاع العدد والعكس صحيح.<sup>(25)</sup>

2- مشكلة التسيير والتمويل: وتعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي. إلا أنه في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي، خاصة ما تعلق بالبحث العلمي والأجور مما يضعف دورا البحث العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول من أهم مصادر التمويل. وتجمع مختلف المصادر على أن هذا المشكل يعود إلى ما يلي<sup>(26)</sup>:

- مشكلة التسيير اللاعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفعالية.
- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختلف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية الحكومية من القطاعات الأخرى.
- نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة لتمويل، و بعض البحوث العلمية عن المجتمع وعدم ارتباطها بمشكلات التنمية.

وكخلاصة لما ورد عن عوائق التعليم العالي وصعوبات الجامعة الجزائرية ما يلي<sup>(27)</sup>:

- عوائق مادية وتتمثل في نقص المعدات والهيكل البيداغوجية المجهزة بالتكنولوجيا الحديثة الرقمية، ووسائل الاتصال والتعلم عن بعد وهي من أبرز الهياكل المعتمدة في جامعات الدول المتقدمة.

- عوائق تنظيمية وعوائق في التسيير ويقصد بذلك عدم الاستقرار الهيكلي للجامعة الجزائرية بتعدد أنظمة التسيير وبرامج التعليم والإصلاحات منها إصلاح 1971، الذي هيكّل الجامعة في صورة معاهد، ثم جاء إصلاح 1998، الذي أعاد تنظيم الجامعة في صورة كليات.
- ونضيف هنا أن تطبيق نظام ل.م.د، في آخر إصلاح للتعليم الجامعي يلقي انتقادات عديدة فهناك حديث عن عدم جدية هذا النظام ومحاولة العودة إلى النظام الكلاسيكي، من خلال عدة ندوات وملتقيات وطنية عقدت لمناقشة فجوة التعليم الجامعي في الوقت الراهن والصعوبات التي تواجه تطبيق نظام ل.م.د.
- عوائق بيداغوجية وتتمثل في المناهج الدراسية والتي وصفت بعدم مسايرتها لمتطلبات المنطقة لاختلاف خصائصها الجغرافية والاقتصادية - يقصد هنا نوعية الشعب والتخصصات - وجمود المناهج وبالتالي عدم مسايرتها للتغيرات التي تحدث في المحيط أي المحيط الجامعي.<sup>(28)</sup> وأيضا من عوائق هذا الجانب البيداغوجي مسألة سوء التوجيه الجامعي وسوء طرق التقويم .

**الخاتمة:** إن النموذج الجديد في علاقات الجامعات والمعارف المتراكمة بالقطاع الاقتصادي والمجتمع هو المطبق حاليا في مختلف دول العالم المتقدمة، فإنه يقوم على انتقال هذه العلاقة من مجرد التلقين إلى تحقيق التطبيق والفعالية من خلال البحث عن ما يمكنه أن يحسن الاقتصاد ويحقق التنمية، كما سبق توضيحه عند عرض بعض التجارب الناجحة لعلاقة الجامعات بالقطاع الاقتصادي، حيث أنشأت العديد من الجامعات شركات لها استقلالية تقوم بتعزيز وتنظيم علاقتها بالواقع وكذا تمويل الأبحاث والتجارب العلمية في الجامعات بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وتوفير مناخ مجتمعي يكفل ممارسة حرية الرأي والتعبير، مما يمكن من الكشف عن واقع المجتمع وقضايا ومشكلاته بكل حرية وشفافية وجعلها حقلًا للبحث العلمي، وتطبيق سياسة محكمة في مجال البحث العلمي والإنتاج المعرفي لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

#### قائمة الهوامش:

- <sup>1</sup> - عبد العالي دبله: الدولة الجزائرية الحديثة " الاقتصاد، المجتمع والسياسة"، ط4، القاهرة، دار الفجر، ص 103.
- <sup>2</sup> - حسن رمعون: الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا: حالة الجزائر والعالم العربي، مجلة إنسانيات، العدد6، وهران ( الجزائر) 1998م، ص 51 – 63.
- <sup>3</sup> - أحمد منير مصلاح: نظم التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، دراسة نظرية وتحليل مقارنة لنظم التعليم العربي ومشكلاته، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1982، ص 141.
- <sup>4</sup> - راجح تركي: أصول التربية والتعليم، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990م، ص 146 – 147.
- <sup>5</sup> - الصديق تاوتي: تكوين الإطارات من أجل التنمية، ط1، الجزائر، درا الأمة، 2001م، ص 37.
- <sup>6</sup> - راجح تركي: المرجع السابق، ص 148-152.
- <sup>7</sup> - بوفلجة غياث: التربية والتكوين في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م، ص 61-64.
- <sup>8</sup> - راجح تركي: المرجع السابق، ص 152 – 154.
- <sup>9</sup> - عبد الله عبد الله ركببي: التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حوليات جامعة الجزائر، العدد 4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، 1987م، ص 161.
- <sup>10</sup> - محمود بوسنة: تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية " عرض لتجربة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م، ص 07 – 20.
- <sup>11</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، جانفي 2004م.
- <sup>12</sup> - عبد العزيز عبد الله السنبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن 21، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية، 2004م، ص 191.
- <sup>13</sup> - محمود بوسنة: المرجع السابق، ص 333.
- <sup>14</sup> - محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسيه، عالم الكتب، القاهرة، 2002م، ص 30.
- <sup>15</sup> - محمد منير مرسي: المرجع نفسه، ص 281.
- <sup>16</sup> - سعيد طه محمود والسيد محمد ناس: قضايا في التعليم العالي والجامعي، مكتبة النهضة المصرية، 2003م، ص 113.
- <sup>17</sup> - عبد العالي دبله، يزيد عباسي: الشباب بين الحاجات والمشكلات، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 16، سبتمبر 2015، صص 41/42<sup>17</sup>

- 18 - قرزیز محمد ويحيایي محمد: الاتصال وعلاقته بتنمية المورد البشري مجلة حوليات جامعة قلمة ، العدد 3<sup>18</sup> (جوان 2009) ص.230
- 19 - عبد الرحمن محمد ابن خلدون: المقدمة، مكتبة لبنان 1996، ص.376
- 20 - سعيد طه محمود والسيد محمد ناس: المرجع نفسه، ص 413 – 414.
- 21 - مدني محمد توفيق: اختيار الفرع في جامعة الجزائر وتمثيلات الطلبة اتجاه دراستهم، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامع الجزائر، 1988م، ص 75.
- 22 - رابح تركي: المرجع السابق، ص 64.
- 23 - بوفلجة غيات: المرجع السابق، ص 64.
- 24 - إبراهيم توهامي: أي جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن 21، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 04، جامعة قسنطينة، أفريل، 2003م، ص 47 - 48 .
- 25 - Bouzid Nabil ;Formtion universitaire et préartion des étudiants au mond du travail et emploi, thèse doct, état en psychologie université constanine, 2002 – 2003, p 190.
- 26 - خراط رشيد: المنظومة التربوية واقع وتطور، جريدة المدرسة والحياة، المجلد 24، 1993م، ص 12.
- 27 - حنان بولبازين ومفيدة لعبادة: معوقات وظيفة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع، أعمال الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2018، صص.209/206
- 28 - بوفلجة غيات، مرجع سابق، ص84/85